

(*)- تجدر الإشارة إلى أن الفارابي كان معاصرا للزجاجي إضافة إلى العلاقة التي كانت تجمع ابن السراج بالفارابي، فقد كان ابن السراج صاحب كتاب الأصول في النحو، أستاذ الفارابي والزجاجي في النحو، كما كان الفارابي أستاذ ابن السراج في المنطق والموسيقى. (أبو بكر محمد بن السراج، الأصول في النحو، المقدمة).

(28)- الفارابي، التنبيه على سبيل السعادة، تحقيق وتقديم وتعليق: جعفر آل ياسين، (الطبعة الأولى، بيروت: دار المناهل، 1988)، الجزء 1، ص 80.

(29)- ابن سينا، منطق المشرقيين، ص 19، 20.

(*)- يقول عبد الأمير الأعسم: " من المدهش حقا أن نجد أن ثلث التحديدات السينوية مفقودة عند أرسطو" (المصطلح الفلسفي عند العرب، ص 72).

(30)- المصدر نفسه، ص 20.

(**) - لم يُنشر من الفلسفة المشرقية إلا الجزء المتعلق بالمنطق الموسوم بـ منطق المشرقيين.

(31)- ابن سينا، الشفاء، القياس، مراجعة وتقديم: إبراهيم مدكور، تحقيق: سعيد زايد، (الطبعة الأولى، مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، 1964)، ص 17.

(32)- ابن سينا، منطق المشرقيين، ص 22.

(*)- ترجمت كتاب الإشارات والتنبيهات، إلى اللغة الفرنسية وأصدرت معجما للمصطلحات الفلسفية السينوية.

(33)- A.M. Goichon، La philosophie d'Avicenne et son influence en Europe médiévale, (2^{ème} édition, Paris : librairie d'Amérique et d'Orient, 1984), p 13.

الأبعاد الفلسفية في النظرية اللغوية الرشدية من خلال كتاب "الضروري في صناعة النحو"

د. مسعود لبيوض

أستاذ محاضر "ب"

جامعة الجزائر 2

ملخص:

يسعى هذا المقال أساسا إلى النظر في المؤلفات المبكرة التي صنفها ابن رشد الحفيد في مجال اللغة من أجل تفحص الأبعاد الفلسفية التي قام عليها. كما يهتم بمقارنة أفكاره مع ما طرحه ابن مضاء القرطبي في هذا المجال، وينظر في تأثير اتجاه الموحدين في أعمالهما.

Résumé :

Cet article vise à examiner si la contribution d'Ibn Rochd dans le domaine linguistique est fondée sur une vision philosophique. Nous essaierons aussi de comparer ses idées avec celles de son contemporain Ibn Madhaa, et d'envisager l'impact de la tendance « dhahirite » des Almohades dans leurs travaux.

الكلمات الدالة: النحو، الصناعة، القياس، الظاهرية.

مقدمة:

لم يحظ الجانب اللغوي عند ابن رشد بدراسات جادة كغيره من الميادين الفلسفية والعلمية والشرعية، وهذا راجع أساسا إلى غياب المصادر الكافية من أجل الإحاطة بهذا الجانب. والآن وقد ظهر بعضها، قد نستطيع أخيرا تلمس الخلفية الفلسفية التي تأسس عليها هذا الإسهام، والنظر في كيفية تعاظم ابن رشد مع المباحث اللغوية.. فهل كان إسهام الشارح الأكبر في ميدان اللغة يصدر عن رؤية فلسفية؟ أم إن تأليفه المبكرة كانت خالية من هذا البعد بالنظر إلى أنه لم يكن قد بلور مذهبه الفلسفي بعد؟

1- اكتشاف "الضروري في النحو":

إذا كنّا نجد في علوم الشريعة وفي الكتب المتعلقة بالعقيدة والكلام خاصة وفرة من المؤلفات الرشدية تسمح لنا بتتبع آرائه في الجانب الذي نبحث فيه، فإنه فيما يتعلق باللغة لا نملك الشيء

الكثير، بل نستطيع القول إنّ ما لدينا اليوم -إذا استثنينا كتابه في أصول الفقه الذي يتناول بعض المباحث اللغوية وتلخيصه لكتاب الشعر الأرسطي- هو فقط كتاب واحد هو "الضروري في النحو"، وهو الكتاب الذي كان وجوده إلى وقت قريب محلّ تشكيك⁽¹⁾، ولم يُعثر عليه إلا مؤخرًا. أمّا "مقالة في الكلمة والاسم المشتقّ" التي تذكرها كتب التراجم⁽²⁾، فهي ليست -في نهاية المطاف- متعلقة بالنحو بل هي تنتمي إلى مجال المنطق⁽³⁾.

سنسعى إذن إلى البحث عن أهمّ معالم النظرية اللغوية عند ابن رشد من خلال هذا الكتاب الذي تمّ اكتشافه وتحقيقه مؤخرًا اعتمادًا على مخطوطة وحيدة وُجِدَت بإحدى المكتبات الخاصّة في "موريطانيا". ولكن قبل ذلك لابدّ من لمحة سريعة نذكر فيها ما جاءت به المصادر حول اهتمام ابن رشد بهذا المجال. فلا شكّ أنّ أبا الوليد قد تلقّى تكوينًا مبدئيًا في علوم اللغة؛ إذ تذكر كتب التراجم أنّه أخذ العربية عن أبي بكر بن سمحون الذي كان نحويًا أديبًا وشاعرًا بليغًا (ت 564هـ). وتذكر التراجم أيضًا أنّ ابن رشد كان ذا حظّ وافر من علوم اللسان العربي، كثير الإنشاد والتمثّل بشواهد شعريّ حبيب [أبي تمام] (ت 232هـ) والمنتبي (ت 354هـ).⁽⁴⁾ وهو الإمام الذي يمكن تبيّنه أيضًا بالرجوع إلى تلخيصه لكتاب الشعر الأرسطي.

ولابدّ في البداية من أخذ لمحة سريعة عن مضمون كتاب "الضروري في صناعة النحو". فكما هي عادة ابن رشد، يستهلّ الكتاب بذكر الغرض من تأليفه. وكما هو الحال في المختصرات يقول إنّ غرضه هو أن يذكر "من علم النحو ما هو كالضروري لمن أراد أن يتكلم على عادة لسان العرب في كلامهم، ويتحرّى في ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصّناعي، وأسهلّ تعليمًا وأشدّ تحصيلًا للمعاني."⁽⁵⁾ ويمكننا أن نستخلص من هذا القول أمرين أساسيين: أولهما أنّ ما ذكره في هذا الكتاب هو ما يصنّفه في خانة "الضروري"؛ أي ما لا يمكن الاستغناء عنه في الموضوع، والحدّ الأدنى منه على نحو ما قلنا في بداية الفصل الثاني بخصوص المختصرات؛ فهذا هو الغرض غالبًا من هذا النوع من التأليف. وثانيهما رغبة ابن رشد في تناول المسائل تناوّلًا "صناعيًا"، فالنحو بالنسبة إليه - كما نفهم من مقاطع كثيرة من الكتاب - هو صناعة، والصّناعة عنده هي "التي تحيط بأمر كليّة يصل بها

الإنسان إلى الغرض المطلوب بتلك الصناعة.⁽⁶⁾ ويكون الاقتراب من مرتبة الصناعة من خلال البحث عما هو كليّ، وذلك أنّ ترتيب التعلم يقتضي أن يتم الانتقال من الأعراف إلى الأخصى، والكليات أعرف وأسهل من الجزئيات، كما أنّها أكثر نفعاً للمتذكر والمبتدئ. ومعرفة القوانين والكليات - وهي الأقاويل العامة التي تُعرف بها جزئيات كثيرة - تكون أتمّ إذا عرّفت بأسبابها، ولذلك ينبغي أن تقدّم هذه الصناعة التي غرضها معرفة أشكال الألفاظ بأنواعها ولواحقها، المتبدّلة وغير المتبدّلة، بشكل كليّ يُمكن المتعلم من التّطرق بأشكال الألفاظ التي جرت عادة أهل ذلك اللسان أن ينطقوا بها. ويتابع ابن رشد استهلاله للكتاب بالكشف عن منفعة الصناعة، وهي في رأيه منفعة بيّنة بنفسها تتمثّل في فهم كتاب الله وسنة نبيه وجميع العلوم التي يكون تعلمها بقول سواء أكانت علمية أو عملية، ومن فوائدها أيضاً عمل الخطب والأشعار. كما تحدّث عن أقسام الصناعة مثلاً سنذكر لاحقاً، وعن تصنيفها ضمن العلوم التي تُراد لغيرها لا المقصودة لنفسها، وأنّها مسدّدة للذهن في الألفاظ أولاً وفي المعاني ثانياً، وهذا يدلّ على إدراكه للتداخل والتمازج بين هذين الجانبين المهمّين في صناعة النحو؛ نقصد نحو الألفاظ الذي يسدّد الألفاظ التي ينطق بها، ونحو المعاني الذي يسدّد منه المعاني التي ينظر فيها.⁽⁷⁾ بعدها تناول ابن رشد السبب الذي دعا إلى تسمية الصناعة بهذا الاسم.⁽⁸⁾ وتطرّق بعدها إلى الحديث عمّن أخذ العلم، وذكر أنّ ذلك تمّ عن البصريين والكوفيين. كما تناول لاحقاً نوعية التعليم الذي يستعمل في الصناعة، فعّد أربعة أمور هي الحدود والرّسوم والتمثيل والقياس. ولكنه رأى أنّ جُلّ ما في الصناعة ثبت بطريقتين هما السماع والاستقراء، ويُبدى بالمقابل موقفاً رافضاً أو متحفّظاً على الأقلّ إزاء القياس فيقول: "وقد يستعمل أهل هذه الصناعة القياس فيما جهل سماعه؛ أنّهم يقيسون المجهول على المعلوم، وهو ضعيف، وربما أفرطوا حتى يردّون السماع بالقياس."⁽⁹⁾

ويتناول ابن رشد أيضاً في استهلاله للكتاب ترتيب المسائل النّحوية عند السابقين من النّحاة ويذكر ما دعاهم إليه. وبحسب رأيه فإنّ البسيط من كلّ شيء ينبغي أن يسبق المركّب، يقصد أنّ التّرتيب العلمي - الصّناعي يقتضي أن يكون البدء بتناول الألفاظ المفردة أولاً، ثمّ المركبة ثانياً

واللواحق ثالثاً (أي الألفاظ الزائدة على أشكال بنيتها). غير أنّ النحاة سبقوا النظر في الإعراب - وهو بحسب ما سبق ينتمي إلى الجزء الثالث - لأنّه أشهر أجزاء الصناعة وأكثرها فائدة. ولكنهم انتبهوا إلى أنّهم في حاجة قبل ذلك إلى معرفة الألفاظ المفردة فجعلوا النظر فيها مقدّمة للنظر في الإعراب، وخلطوا معه علم التركيب. أمّا ابن رشد فيعرض رأيه في مسألة الترتيب، فيرى في الصناعة جزءين أساسيين: أولهما جزء الألفاظ المفردة، يتناول فيه أشكال تلك الألفاظ وهي أشكال التثنية والجمع والمذكر والمؤنث وشكل الإخبار عن المتكلم والحاضر والغائب. ويعطي لهذا الجزء أهمية كبيرة قد تفوق الأهمية التي يكتسبها الجزء المتعلق بالإعراب، والسبب في ذلك - مثلاً - سيّضح لاحقاً - يعود إلى أنّ الألفاظ المفردة ضرورية في كلّ مخاطبة وفي جميع الألسنة واللغات. أمّا الجزء الثاني فهو في الإعراب والمعرّبات. ثم يضيف ابن رشد إلى هذين الجزئين جزءين آخرين أولهما هو بمثابة تمهيدات لما يأتي بعده من الأجزاء، ويدرس الألفاظ المفردة والمركّبة، ويضيف في الأخير جزءاً رابعاً يتعلق بما سبّاه "ما يفي من معرفة أشكال الألفاظ المفردة ومن معرفة أشكال أطراف الكلم التي لا تسمّى إعراباً." (10)

وهكذا جاء الكتاب مكوّناً من أربعة أجزاء: تناول الجزء الأوّل جملة من المقدّمات، تتعلق بمعرفة أجناس الألفاظ الأوّل المفردة التي منها يأتلف الكلام وكذا أنواعها، ولدراسة الأقاويل المركّبة وأنواعها أو ما يعرف بـ "القول التام". أمّا الجزء الثاني من الكتاب، فقد خصّصه للحديث عن الأشكال التي تكون في الأسماء وفي الأفعال. وهذه الأشكال ثلاثة أجناس هي شكل التثنية والجمع، وشكل التذكير والتأنيث، وأشكال إخبار المتكلم الثلاثة (عن نفسه: منه القول، عن الحاضر: إليه القول، عن الغائب: فيه القول). أمّا الجزء الثالث من الكتاب فهو مخصّص للتعريف بحقيقة الإعراب والمعرّبات وموجبات الإعراب (العوامل)، ولمعرفة أنواع الإعراب وعلاماته، وهي الأشكال التي تدلّ على تلك الأنواع. ويفصح فيها عن رغبة قويّة في إحصاء أصناف الإعراب وتحصيلها تحصيلاً علمياً من خلال البحث عن الكلّي مثلاً سبّين لاحقاً. ويتناول ابن رشد بعد هذا الجمل المعربة التي هي الجمل التامة المفيدة وما اتصل بها. ولما كان الكلام التام المفيد يتفرّع إلى أربعة

أقسام هي الكلام الخبري والأمر والنهي والتداء والاستفهام رأى أن يخصص لها أربعة أبواب لتناول القوانين/ الكليات في كل قسم منها. تناول الأول (الكلام الخبري) في الجزء الثالث من الكتاب، وتناول البقية في الجزء الرابع. وهنا يشير ابن رشد إلى أنه تفرّد بهذا النوع من العرض وأنه لم يسبق إليه. فيقول: "وهذا النحو من التعليم لم يسلك بعد، ولم يشر أحد أنه أدخل في باب الأمر الصناعي وأربط للمعاني." (11)

كانت هذه نظرة مقتضبة على محتويات الكتاب. وبطبيعة الحال والمقام، ليس غرضنا من هذا العرض هو الإلمام بجزئيات النظرية النحوية عند ابن رشد، بل أخذ نظرة إجمالية عن المساهمة والتأليف الرشدي في هذا المجال. والذي يهمنّا بشكل خاص هو تقصي الأبعاد الفلسفية التي تظهر عبر ما أورده من مسائل العلم، وكذا ما تضمنه كتابه من ردود على النحاة فيما يتعلق بأصول النحو وطريقة بنائه وأدواته..

2. انتقادات ابن رشد للنحاة:

وقبل أن ننظر في طبيعة الإسهام الرشدي في هذا المجال، يجب طرح التساؤل التالي: لماذا يؤلف فيلسوف قرطبة في هذا المجال وهو يعلم أن النحاة أكثروا فيه التصنيف والتأليف؟ أليس في ما قدّمه كفاية؟

إن هذا يحيلنا مباشرة إلى جملة الانتقادات التي وجهها ابن رشد إلى النحاة في مواضع متفرقة في كتابه. وهو منذ البداية يرى أنهم تكلفوا من إعطاء أسباب الكليات التي يضعونها في صناعة النحو فوق ما تحتمله الصناعة. فلقد بالغوا - والمتأخرون منهم خاصة - فأكثروا من التفرعات والتعليقات ما لا يحتمله علم النحو إلى درجة أنهم أكثروا من "تشغيب وتفثّق للقوانين." (12) أي تفتيتها بشكل يصعب تحصيل الصناعة، والحلّ في نظره هو التوسط في ذلك. فاستمرّوا لمناداة ابن رشد بجعل النحو صناعة ترشد إلى ما هو كليّ نجده ينادي بحصر الجزئيات وضبطها في قوانين عامة مما يؤدي إلى تيسير النحو، خاصة على المبتدئين والصغار، إذ ينبغي هؤلاء أن يحفظوا القوانين أولاً، ثم لهم إذا

بلغوا مرحلة الفهم أن يفهموا أسبابها وانقسام الكلام إليها وانحصاره فيها، إلى أن يتمكنوا من تفصيل ما في كل قانون حتى يحيطوا بجزيئاته، وهذا يجعل تحصيل العلم سهلاً وتاماً وفي زمان يسير. وترتبط بهذه المسألة قضية أخرى في غاية الأهمية؛ فقد أشار ابن رشد مراراً إلى أن مقصوده هو الارتقاء بالنحو إلى درجة الصناعة. ومن الجلي أن الصناعة لا تخص العرب وحدهم، ولذلك ينبغي أن يكون منهج التأليف فيه منطقياً؛ أي ملائماً للترتيب المشترك بين جميع اللغات، فليست طريقة بناء النحو ومسائله من ابتكار ابن رشد، بل هي مثلما يشير في مواضع عديدة من كتابه "الطريقة المشتركة لجميع الألسنة." وفي هذا، وبعد أن تحدث عن الترتيب الذي اتبعه النحاة - وقد فضّلوا البدء فيه بالجزء المتعلق بالإعراب - نجده يقول: "وأما الترتيب الذي سلكناه نحن في هذا الكتاب، فإننا رأينا أن نقدّم أولاً من أمر الألفاظ المفردة ما الاهتمام بمعرفته مساوٍ للاهتمام بمعرفة الإعراب بل لعله أكبر، وهي كالأمر الضرورية في كل مخاطبة، وهو مشترك بجميع الألسنة.." (13) وبما أن من النحو ما هو عام ومشترك بين الألسنة واللغات، ومنه ما هو خاصّ بلسان العرب، فإن ابن رشد يشير إلى هذا في ثانيا كتابه، فإذا تعلق الأمر بشيء مشترك بين اللغات أشار إلى ذلك، وإذا كان خاصاً بلغته العرب نبّه إليه. (14)

والحق أن ابن رشد ليس أول من نبّه إلى مسألة اشتراك الألسنة في منهجية التعاطي مع النحو من بين مفكري المسلمين. إن لأبي نصر الفارابي كلاماً مميّزاً في هذا، إذ نجده يشير في كتاب "إحصاء العلوم" إلى أجزاء علم اللسان المشتركة بين الأمم ويفضّل القول فيها. (15) وبطبيعة الحال لا يتمكّن المرء من فعل هذا ما لم يكن مطلعاً وعارفاً بلغات عديدة مثلما هو شأن المعلّم الثاني.

ومن أوجه النقد التي وجهها فيلسوف قرطبة إلى النحاة تقصيرهم في إدراك حقيقة الإعراب وحصر أنواعه؛ ففي نهاية الجزء الأول من الكتاب -المقدمات- نجده يلقي باللائمة عليهم لأنّ عملهم كان يفتقر إلى المنهجية الملائمة التي تمكّن من تقديم النحو على الوجه الصحيح قائلاً: "والقصد من هذا الكتاب إنّما هو إحصاء أنواع الإعراب وجهته ونوعه في هذه الجمل، وإعطاء الأسباب الفاعلة للإعراب في جملة جملة، وهو شيء لم تصنعه النحاة ولا حصرت الإعراب من جهة

الجمال المختصة بأصنافه وأسبابه الخاصة بجملة جملة وهي التي قلنا إنها تُعرف بالعوامل⁽¹⁶⁾ ويؤكد ابن رشد في مواضع كثيرة على أنّ الحصر العلمي يتطلب حصر الأنواع من قبل أسبابها وموادها.⁽¹⁷⁾ وكان في بداية الكتاب قد عاب عليهم عدم تنظيم المادة العلمية وخلط الكلام في علم التركيب مع الكلام في المعربات ولم يفصلوا بين الأمرين، وهم إضافة إلى ذلك لم يتبعوا طريقة علمية محدّدة وواضحة، ولم يسلكوا⁽¹⁸⁾ في حصر قوانين الإعراب والمعربات طريقاً من الطرق الصناعية ولا سيما قدماؤهم وإنّما المتأخرون، فقد تجدهم سلكوا في ذلك بعض السلوك.⁽¹⁸⁾ ومما يبيّن هذا أنّهم استخدموا في إحصاء أنواع الإعراب بدل القسمة الصحيحة التي لا تداخل فيها، قسمة غير حاصرة أفسدت عليهم المنهج. وهذا له أهمية كبيرة عند ابن رشد، لأنّ "كلّ صناعة لم تستعمل فيها بعد القسمة الحاصرة الغير متداخلة فهي صناعة ناقصة."⁽¹⁹⁾ ومن جهة أخرى يرى أبو الوليد أنّ النّحاة مقصّرون في جانب آخر هو عدم بيان الحكمة في اختصاص نوع ما بحكم؛ فلقد كانوا يتطرّقون إلى الأنواع وأحكامها دون أن يوضّحوا الحكمة من ذلك، أي من تعلق الأحكام بتلك الأنواع، وهو باب من أبواب تقصيرهم، وفي هذا نجده يقول: "وهذه الحكمة هي التي رام النّحاة الوقوف عليها، فلم يوضّحوها كلّ الإيضاح."⁽²⁰⁾

ويتّضح ممّا سبق أنّ في الاستيعاب الرّشدي لصناعة النّحو الكثير من الأبعاد الفلسفية؛ فرغم أنّ الكتاب متعلق بالنّحو أساساً، إلا أنّ البعد الفلسفي لم يغيب عنه. وتظهر لنا هذه الميزة في مواضع كثيرة من الكتاب لعلّ أبرزها ما تعلق بشئانية المادّة والصورة وأيضاً اهتمامه بالبحث عن الأسباب. فعند تمهيدته لتناول أنواع الإعراب قال: "وستنقف إن شاء الله تعالى على جهة معرفة أنواع الإعراب من هذه الجهة، فإنّ الجمل هي التي تنزل من أنواع الإعراب منزلة المواد، والإعراب لها بمنزلة الصورة، والعوامل بمنزلة الأسباب المقتضية لوجود تلك الصور في المواد لأنّها تفهم المعنى الواقع في الجملة."⁽²¹⁾ ثم يزيد الأمر وضوحاً بقوله: "ولما كان كلّ موجود مركّباً من مادّة وصورة فالمعرفة التامة به أنّها تكون بمعرفة صورته ومادته والسبب الموجب لكون الصورة في المادّة."⁽²²⁾ وهذا القول يبرز لنا جلياً الفهم والاستيعاب الكلّي الذي يتناول به ابن رشد صناعة النّحو.

ويوضح ابن رشد أنّ ما دفعه إلى التصنيف في هذا المجال ليس هو نقص في أجزاء الصناعة، بل هي صناعة استوفى أجزاءها نُحاة العرب كما قال. إنّ ما دعاه إلى ذلك هو ضعف المنهجية التي عملوا بها كما أوضحنا. أمّا هو فقد أراد أنّ يكون تأليفه فيها على المجرى الصناعي الذي يقتضي قبل كل شيء التأكيد على الكليات والقوانين لكي يتمكن بعد ذلك من أراد التفصيل فيها من استقصاء الجزئيات واستثناء ما لا يدخل منها في تلك الكليات.

3- أصول النحو بين ابن رشد وابن مضاء القرطبيين؛

ويمتدّ نقد ابن رشد لعمل النحاة إلى نقد بعض الأصول التي بنوا عليها علمهم ومنها القياس الذي يحتلّ مكانة مرموقة عند النحاة؛ فمن المعلوم أنّ هؤلاء لم يهتموا فقط بالتأليف في النحو، بل صنفوا في ما يسمّونه "علم أصول النحو" وإن كان هذا قد تمّ في زمان متأخّر إذا استثنينا بعض المؤلفات المبكرة في "العلل النحوية". ويرى ابن الأنباري أنّ علم أصول النحو يهتم بـ "أدلة النحو التي تفرّعت عنها فروع وفصوله". والفائدة المرجوة منه تكمن في "التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل".⁽²³⁾ فأصول النحو إذن -التي يقسمها ابن الأنباري إلى ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال- هي الأسس التي بُنيت عليها المسائل والتطبيقات النحوية ووجّهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم. ولقد كان هؤلاء يولون القياس أهمية كبيرة منذ إدخاله إلى الدراسات النحوية على يد عبد الله بن إسحق الحضرمي ومرورا بالخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه اللذين جعلاه منه منهاجا في النحو العربي ووصلا به إلى الدّروة.⁽²⁴⁾

والقياس في النحو هو "اعتبار الشيء بالشيء بجامع" أو هو "حمل أصل على فرع بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"⁽²⁵⁾ ويمكن تعريفه أيضا استنادا إلى ابن الأنباري دائما على أنّه: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم".⁽²⁶⁾ وهذه التعريفات تصبّ في معنى واحد، وتبيّن قرب القياس النحوي من حيث بنيته من القياس الفقهي وإن كانت بينهما فروق مهمّة. وليس ههنا موضع

التفصيل في الأمر، ولكن من المهم الإشارة إلى أنه لا يوجد من النّحة العرب القدماء من أنكر القياس مطلقاً.⁽²⁷⁾ وبالتالي لا نجد جدلاً قوياً كذلك الذي نجده في مجال الفقه وأصوله بين مثبتي القياس ونُفاته. على أن هذا لا يعني اتفاق النّحة في درجة الإقبال على القياس والتوسع فيه لأنّ بعضهم كان يميل إلى أصول أخرى أكثر مثل السماع والرواية. ومن جهة أخرى لم يمنع تبني النّحة الأوائل للقياس من التطرّق إلى الشّبه الواردة عليه. فقد عقد ابن جنّي (ت 392هـ) مثلاً باباً في كتابه الشّهير "الخصائص" في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة. ويورد في هذا الباب مجموعة من الشّبه ويردّ عليها.⁽²⁸⁾ وهذا أيضاً ما فعله ابن الأنباري عندما تحدث عن شبه المنكرين للقياس وعمل على دحضها واحدة تلو الأخرى.⁽²⁹⁾

مما يدلّ على أهميّة القياس في النّحو ما يردّده النّحة بقولهم إن النّحو كله قياس.⁽³⁰⁾ وقد ذكرنا أنفاً نصّاً لابن رشد يتحفّظ على القياس وينسبه إلى الضّعف وينتقد استعمال النّحة له. وهذا موقف نجده قريباً من موقف معاصره ابن مضاء القرطبي⁽³¹⁾ (ت 592هـ) الذي صنّف كتابه الشّهير "الردّ على النّحة" مُنكراً فيه نظريّة العامل في النّحو.⁽³²⁾ وهي النظريّة التي جعلت النّحة يكتثرون من التقدير الذي يؤدّي إلى عدم التمسك بحرفية الآيات، الحرفية التي كان أهل الظاهر يعتدّون بها. كما نادى ابن مضاء بتعميم نفي العلل والقياس على مجال النّحو. ومن الرّاجح أن يكون مضمون كتاب "الردّ على النّحة" مرتبطاً بالمناخ الفكري والسياسي الذي كان ينتمي إليه صاحبه. ونقصد بذلك عصر الموحّدين الذين ثاروا في مجال الفقه على المذاهب الفقهية المختلفة واتّخذوا من المذهب الظاهري والعودة إلى الأصول والاجتهاد شعاراً لدولتهم. وقد نقل ابن مضاء هذا الاتجاه من الفقه إلى النّحو، فأراد أن يخلّصه من كثرة الفروع وكثرة التأويل والظنون.⁽³³⁾ فهل هي الغاية نفسها التي توحى ابن رشد الوصول إليها؟

لابد من الإشارة إلى أنّ تاريخ تأليف كتاب "الضروري في صناعة النّحو" قد يرجع إلى فترة مبكّرة من حياة ابن رشد،⁽³⁴⁾ هي فترة المختصرات. وإذا كان معلوماً أنّ تاريخ تأليف كتاب الردّ على النّحة هو سنة 580هـ فإنّ هذا يقود -إذا صحّ ذلك الترجيح- إلى نفي أيّ تأثير لابن رشد

بمضمون كتاب ابن مضاء ما دام سابقا عليه بل العكس هو الوارد. ولكن من الأجدر تناول الموضوع ليس من زاوية تأثر أحدهما بالآخر بل من زاوية المناخ الفكري-السياسي المشترك الذي كانا يعيشانه وهو عصر الموحدين.

لقد عاش فيلسوف قرطبة في كنف دولة الموحدين، وكانت صلاته بأمرائها وثيقة في أغلب الأوقات، غير أنّ من الثابت أنّ ابن رشد لم يكن ظاهريّ المذهب والاتّجاه. أمّا في النّحو فنحن لا نجد ما يشير إلى رفض نظريّة العامل مثلما فعل معاصره ابن مضاء. فهدف ابن رشد لم يكن تدارك مسألة من مسائل النّحو أو الاستغناء عن جزء أو عن نظرية منه، بل إنّهُ يطرح بعمق بنية النّحو العربي ذاتها ويرى أنّ السّبب فيما في النّحو العربي من صعوبات هو طريقة التّأليف فيه وبالتالي تدريسه وتعليمه، فهي طريقة يغيب عنها الطّابع الصّناعي-العلمي.⁽³⁵⁾

ورغم أنّ حديثه عن القياس في كتابه "الضروري في صناعة النّحو" جاء شديد الاقتضاب فإنّ موقفه منه واضح تماما؛ فهو لا يرى القياس بتلك الأهمية التي كان أولاها له النّحاة الأوائل، بل يراه من الأصول الضّعيفة، ولعلّه يريد أن يشير إلى تلك الخلافات التي غالبا ما تطبع عمل النّحاة فيما يتعلق بالقياس واضطرابهم فيه. ومن المفيد-كما ذكرنا- أخذ روح العصر بعين الاعتبار، أين رُفِعَ لواء التجديد والاجتهاد والعودة إلى الأصول، وهو ما يعتبر معطى ثقافيا جديدا على الساحة العلمية في الغرب الإسلامي. هذه الرّوح التي تجلّت عند ابن رشد في سعيه إلى تأسيس رؤية جديدة على مستوى النظر الفقهي.⁽³⁶⁾ فقد جاء نقد ابن رشد للقياس متوافقاً مع الموقف الرّسمي لدولة الموحدين، وفي هذا يقول محمد عابد الجابري: "ومعلوم أنّ انتقاد ابن رشد للقياس في مجال علم الكلام كما في مجال الفقه وإبطال ابن مضاء للقياس في النّحو يعبر عن اتجاه واحد في التفكير يرجع إلى ابن تومرت وابن حزم"⁽³⁷⁾ غير أنّ من المهمّ أيضا أن لا يكون الأمر محصورا فقط في هذا الجانب، لأنّ من الخطأ-في تقديرنا- القول إنّ ابن رشد انخرط في هذا الاتّجاه انخراطا كليّا، وهذا ما يمكن إسناده اعتمادا على مجموعة من الشّواهد منها على سبيل المثال لا الحصر مخالفة ابن رشد للسياسة الموحّدية في موقفها الصّارم من الكتابات الفقهية الفروعية ومن الاختلاف الفقهي، فكتب

الفروع بحسب رأي الموحدين هي التي أنست المسلمين كتاب الله وسنة نبيه، ولذلك دعوا إلى العودة إلى الأصول. أما ابن رشد فإنه، خلافا لهذا الموقف، يهتم بالمجالين، الفقه والخلافات، بل يصرح أيضا بنيتة تصنيف كتاب آخر بعد الفراغ من كتاب البداية يتناول فيه الفقه المالكي ومسائله المشهورة "التي تجري في مذهبه مجرى الأصول للتفريع عليها"⁽³⁸⁾ تماما كما فعل الإمام ابن القاسم (ت 191هـ) في "المدونة". ولذلك يمكن القول إن ابن رشد وإن استفاد من دعوة الموحدين إلى الرجوع إلى الأصول ومحاربتهم التقليد الفقهي وبالتالي انتصارهم للاجتهاد، فإننا نوافق تماما وجهة النظر التي تفيد أنه كان مترفعا عن الظرف السياسي ولا ينصت إلا إلى ما يمليه الواجب العلمي.⁽³⁹⁾ ولذلك فإن نقد ابن رشد للقياس في المجالات المتعددة وإن جاء مسائرا للموقف الرسمي لدولة الموحدين، فإنه -في نظرنا- يرجع بالدرجة الأولى إلى قناعة ابن رشد بضعف هذا القياس في حد ذاته، وإلى سوء استعماله أيضا. ونجده في خاتمة الكتاب يفترض مسبقا أن ثمة من نحاة الأندلس من سيئهمه بالخلط بين العلمين، النحو والمنطق، وبعد تأكيده على أن المتصنفين سيلاحظون أن المنهجية التي اتبعها في كتابه أكثر ضبطا للمعاني، وأدخل في الأمر الصناعي، قال: "ولكن ربما عابه قومٌ لفارقتة المعتاد، وأنكروه لما في طبيعة الأقاويل المشهورة من الاستبعاد، وربما قالوا خلط صناعة المنطق بصناعة النحو، وهذا كله جهل بالطريق الصناعي."⁽⁴⁰⁾

خاتمة:

وإذا أردنا أن نستخلص من كل سبق ما يهم موضوعنا، فإن بالإمكان القول إن الكتاب وإن كان يوجه الكثير من الانتقادات إلى النحاة، فإن الغرض من تأليفه لم يكن هو هذا؛ أي أنه ليس من نوع الكتب التي تهتم أساسا بالخلافات وبمحاولة الفصل بينها على نحو ما صنع المهتمون بذلك، وعلى نحو ما صنع ابن رشد نفسه في مجال الفقه أو علم الخلاف. إن كتاب "الضروري في صناعة النحو" إذ يجادل النحاة في طريقة التأليف وترتيب المسائل، ويبين تقصيرهم وأوجه الخلل في أعمالهم، وإذ يذم التحجر والجمود، وعدم تقبل النصح والتجديد بسبب ما يسميه سطوة العادة والمشهور، فإن الغاية المتوخاة كانت هي معالجة منهجية بناء النحو، وطريقة التأليف فيه، والارتقاء به إلى مرتبة الصناعة، وكل ذلك اعتادا على خلفية فلسفية راسخة.

الهوامش:

- 1- يقول جمال الدين العلوي مثلاً عن هذا الكتاب: "ونخشى أن يكون هناك خلط بينه وبين الضروري المنطق." المتن الرشدي، الدار البيضاء: دار توبقال، ط.1، 1986، ص.25.
- 2- ابن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، ط.1، 1973، ج.6، ص.23.
- 3- محمد عابد الجابري، ابن رشد سيرة وفكر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2001، ص.77.
- 4- ابن عبد الملك المراكشي، المرجع السابق، ص.22، وابن الأثير، التكملة لكتاب الصلة، مدريد: مطبع روخس، 1886، ج.1، ص.269.
- 5- ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، تحقيق منصور علي عبد السميع، القاهرة: دار الفكر العربي، ط.2002، 1، ص.3.
- 6- النحو لغةً هو القصد. وهو المعنى المستعمل في هذا العلم لأن معظم ما فيه يدل على مقاصد الكلام وأنحاء المخاطبات. ولذلك سمي علم النحو. ويشير ابن رشد إلى سبب محتمل آخر يعود إلى ما قيل في شأن الإمام علي بن أبي طالب الذي قال لأبي الأسود الدؤلي بعد أن ألقى إليه أبواباً في الفن: "انح هذا النحو." وقال له لاحقاً بعد مراجعة ما كتب: "نعم ما نحوت." الضروري في صناعة النحو، ص.6.
- 7- المصدر نفسه، ص.9.
- 8- المصدر نفسه، ص.10.
- 9- المصدر نفسه، ص.11.
- 10- المصدر نفسه، ص.137.
- 11- المصدر نفسه، ص.9.
- 12- الضروري في صناعة النحو، الصفحات.9، 10، 24، 30، 53، 54.

- 13- والجدير بالذكر أنّ هذه هي الغاية التي يذكرها أيضا في مستهل تلخيص كتاب الشعر. يقول: "الغرض في هذا القول تلخيص كتاب أرسطوطاليس في الشعر من القوانين الكلية المشتركة لجميع الأمم أو الأكثر، إذ كثير مما فيه هي قوانين خاصة بأشعارهم وعادتهم فيها، وإما أن تكون ليست موجودة في كلام العرب، أو موجودة في غيره من الألسنة.." تلخيص كتاب أرسطوطاليس في الشعر، تحقيق محمد سليم سالم، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1971.
- 14- أبو نصر الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، القاهرة: دار الفكر العربي، ط. 2، 1949، ص. 46-52.
- 15- هذه الأجزاء السبعة العظمى هي: "علم الألفاظ المفردة، وعلم الألفاظ المركبة، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، وقوانين الألفاظ عندما ترتّب، وقوانين تصحيح الكتابة، وقوانين تصحيح القراءة، وقوانين الأشعار."
- 16- الضروري في صناعة النحو، ص. 29.
- 17- المصدر نفسه، ص. 58.
- 18- المصدر نفسه، ص. 8.
- 19- يقول ابن رشد: "وهذا هو السبب الذي دعانا إلى وضع شيء في هذه الصناعة مع توجه الأمر إلينا به، وإلا فما كنا نضعه لأنّ الصناعة الموجودة عن نحويي العرب في زماننا هذا قد استوفت جميع أجزاء الصناعة، لكن على المجرى الصناعي، ونحن نريد أن يكون إحصاؤنا لذلك أوّلا بأقاويل كلية.." المصدر نفسه، ص. 59.
- 20- المصدر نفسه، ص. 56.
- 21- وانظر منصور علي عبد السميع، المرجع السابق، ص. 25.
- 22- المصدر نفسه، ص.
- 23- المصدر نفسه.

- 24- ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق: مطبعة الجامعة السورية، 1957، ص. 80.
- 25- انظر محمد الحباس، النحو العربي والعلوم الإسلامية، إريد: عالم الكتب الحديث، 2009، ص. 49. وانظر أيضا محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، القاهرة: عالم الكتب، ط. 4، 1989، ص. 5.
- 26- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص. 93.
- 27- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإغراب، (مع كتاب لمع الأدلة) ص. 317، 45.
- 28- المرجع نفسه.
- 29- منها على سبيل المثال ما تعلّق بقول النحويين إنّ الفاعل مرفوع رغم أننا نرى ضدّ ذلك إذ نقول: "ضرب زيد" فرفعه ونقول "إنّ زيدا قام" فننصبه وإن كان فاعلا. ثم يردّ عليهم بأنّ الفاعل عند النحاة هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت إليه الفعل، وليس الفاعل عندهم هو الفاعل في المعنى، بل قد يكون مفعولا به في المعنى كقولك "مات الرجل". فالموت وقع عليه وهو من الله سبحانه، ومع ذلك فالرجل فاعل بالمعنى. انظر: محمد الحباس، المرجع السابق. ص. 318.
- 30- انظر الفصل الثاني عشر من كتاب لمع الأدلة (في حلّ شبه تورد على القياس) ص. 100-105.
- 31- يقول ابن الأنباري: "اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأنّ النحو كله قياس، ولهذا قيل في حدّه النحو علم. المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو. ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة..". لمع الأدلة، ص. 95.
- 32- هو أحمد بن عبد الرحمن المشهور بابن مضاء ولد بقرطبة سنة 512هـ وتوفي بأشبيلية سنة 592هـ. كان لغويا وفقهيا ظاهريا وقاضيا في بجاية وفاس، وقاضي الجماعة في مراكش. محمد عيد، المرجع السابق، ص. 3.
- 33- أحدث الكتاب فور نشره سنة 1947 ضجة كبيرة في الأوساط العلمية والأدبية، بين متحمّس لأفكار ابن مضاء (منهم محقّق الكتاب شوقي ضيف) وبين متحفّظ ورافض لها.

34- يجب أن نلاحظ هنا اتفاق ابن مضاء مع ابن رشد في نقده للنحاة بخصوص مبالغة هؤلاء في التفرع والتعليل. وقد ذكرنا سابقاً رأي ابن رشد في هذا. أما ابن مضاء فيقول: "وإني رأيت النحويين - رحمهم الله تعالى - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوَعَّرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطَّت عن رتبة الإقناع حججها." الردّ على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ط. 2، 1982، ص. 72.

35- هذا ما يَرَّجِّحه مثلاً الجابري (ابن رشد سيرة وفكر، ص. 76) والغريب هو أن محقق كتاب "الضروري في صناعة النحو" لم يهتم إطلاقاً - رغم عمله القيم - ببحث تاريخ تأليف الكتاب ولو بشكل تقريبي، وكأنّ الأمر لا يحمل أية أهمية. كما أنّ الكتاب - مثلاً أشار الأستاذ د. عمار طالبي في حديث خاص - جاء تلبية لرغبة من طرف سياسي لم يحدّده ابن رشد. وهو الإشكال الذي وُجد أيضاً في كتاب السياسة. ولا ندرى إن كان محقق الكتاب قد أغفل هذا الأمر عن قصد أم أنّه لم ينتبه إليه.

36- www.hekmah.org انظر: السيّد محمد الطنطاوي، "ابن رشد وإعادة بناء النحو العربي".

37- إبراهيم بورشاشن، الفقه والفلسفة في الخطاب الرشدي، بيروت: دار المدار الإسلامي، ط. 1، 2010، ص. 84.

37- محمد عابد الجابري، ابن رشد سيرة وفكر، ص. 77. وانظر أيضاً: "المدرسة الفلسفية في المغرب والأندلس مشروع قراءة جديدة لفلسفة ابن رشد" ضمن: نحن والتراث، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط. 4، 1985، ص. 211، 257.

38- بداية المجتهد، تحقيق أبو عبد الرحمن عبد الحكيم بن محمد، القاهرة: المكتبة التوفيقية، د. ت، ج. 2، ص. 575.

39- إبراهيم بورشاشن، المرجع السابق، ص. 99.

40- الضروري في صناعة النحو، ص. 138.